منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مسح ثقة المستثمرين في الأردن

تشرين أول 2024

تقرير

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخًا لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 420125960، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: +962 6 566 6476
ف: +962 6 566 6376

يسر منتدى الاستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميه للاستفادة منه والاقتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

لتقييم الدراسة

جدول المحتويات

1.	المقدمة	4
2.	منهجية المسح	4
3.	خصائص المستجيبين لاستطلاع الرأي	5
4.	نتائج المسح	6
5.	الملخص والاستنتاجات	23

1. المقدمة

شهدت المنطقة عامي 2023، و2024 زخمًا هائلاً من الأحداث والاضطرابات العالمية والإقليمية. وقد جاء في مقدمتها العدوان الغاشم على قطاع غزة في الربع الأخير من العام الماضي، الذي توسع ليشمل بعض دول المنطقة، وقد ترتبت على هذه الأحداث عدة تأثيرات اقتصادية واجتماعية.

ولم تمنع هذه الظروف الأردن، من مواصلة سعيه نحو تحقيق تطلعاته في مسارات التحديث السياسي، والاقتصادي، والإداري. فقد جرت الانتخابات النيابية وفق قانون الانتخاب الجديد الذي وضعته اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، كما مضى نحو عامين على تنفيذ مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي، وخارطة طريق تحديث القطاع العام.

وعليه، كان لا بد لاستطلاع "مسح ثقة المستثمر - الجولة الثانية عشرة"، الذي يقوم منتدى الاستراتيجيات الأردني بإصداره دوريًّا، وبالتعاون مع شركتي كنز، ونما للاستشارات، أن يقف على مدى تأثير الأحداث الإقليمية والعالمية في أعمال المستثمرين في الأردن، والبيئة الاستثمارية بالعموم. وذلك من خلال إضافة بعض الأسئلة الجديدة المتعلقة بتداعيات العدوان على قطاع غزة، وأثره على البيئة الاستثمارية والاقتصادية في الأردن.

2. منهجية المسح

اعتمدت منهجية المسح على جمع البيانات من عينة ممثلة للقطاع الخاص تشمل الشركات الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة من مختلف القطاعات: الاقتصادية، والزراعية، والتجارية، والصناعية، والخدميّة. وقد تم تنفيذ هذا الاستطلاع في شهر أيلول عام 2024، من خلال إجراء مقابلات هاتفية مكتملة مع 574 شخصًا من أصحاب الأعمال والقادة في القطاع الخاص، وقد تطلبت المقابلات إجراء 3 محاولات (بالمتوسط) من أجل تحصيل مقابلة واحدة مكتملة.

وقد تم استخدام برنامج "CSPro-Software" لترميز البيانات وإدخالها، ومن ثم تدقيقها على ثلاث مراحل، هي: في أثناء العمل، وبعد الانتهاء من الترميز، وبعد الانتهاء من إدخال البيانات بوساطة التدقيق الإلكتروني. كما تم تصنيف البيانات، وتجميعها، وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي "SPSS".

يتكون مسح ثقة المستثمر من ستة محاور أساسية، هي: تقييم الحالة العامة في الأردن، والبيئة الاستثمارية، وتطورات بيئة الأعمال، والإجراءات الحكومية الاقتصادية، ورأي المستثمرين حول تنفيذ مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي، وخارطة طريق تحديث القطاع العام. وأخيرًا تأثير الحرب القائمة في غزة وتداعياتها في البيئة الاقتصادية، والاستثمارية في الأردن.

3. خصائص المستجيبين لاستطلاع الرأي

توزعت الإجابات على القطاعات الاقتصادية، إذ تم إجراء 338 مقابلة مع القطاع الخدمي، و118 مقابلة مع القطاع الصناعي، و78 مقابلة مع القطاع التجاري، و40 مقابلة مع القطاع الزراعي.

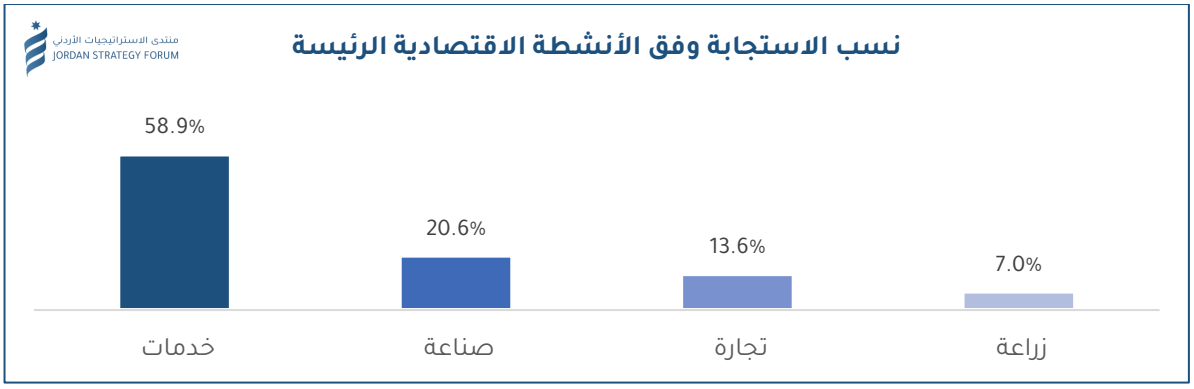

وقد كانت غالبية الشركات المشمولة في العينة من الشركات الصغيرة التي توظف عشرة عمال فأقل، وبنسبة (86.2%).

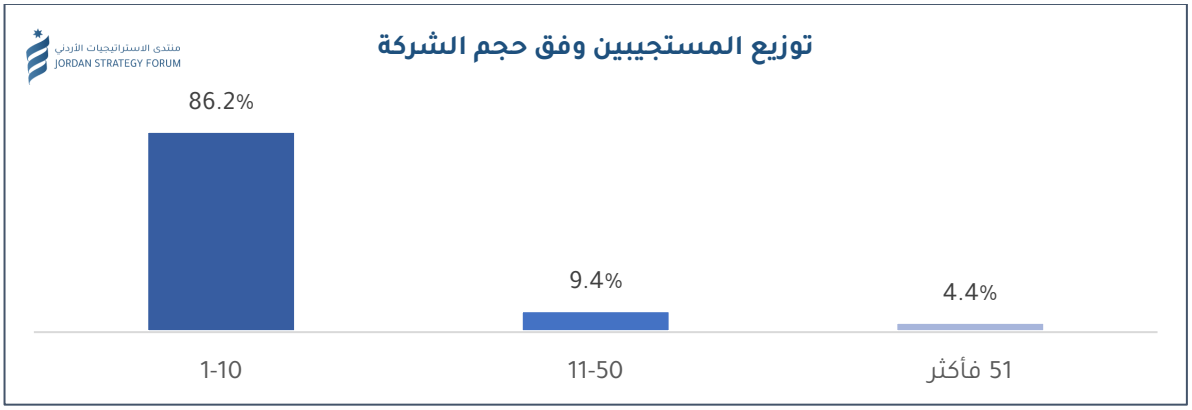

فيما شكلت نسبة المستجيبين من الذكور حوالي 87.3% من إجمالي الشركات من كافة القطاعات، مقابل ما نسبته 12.7% من الإناث.

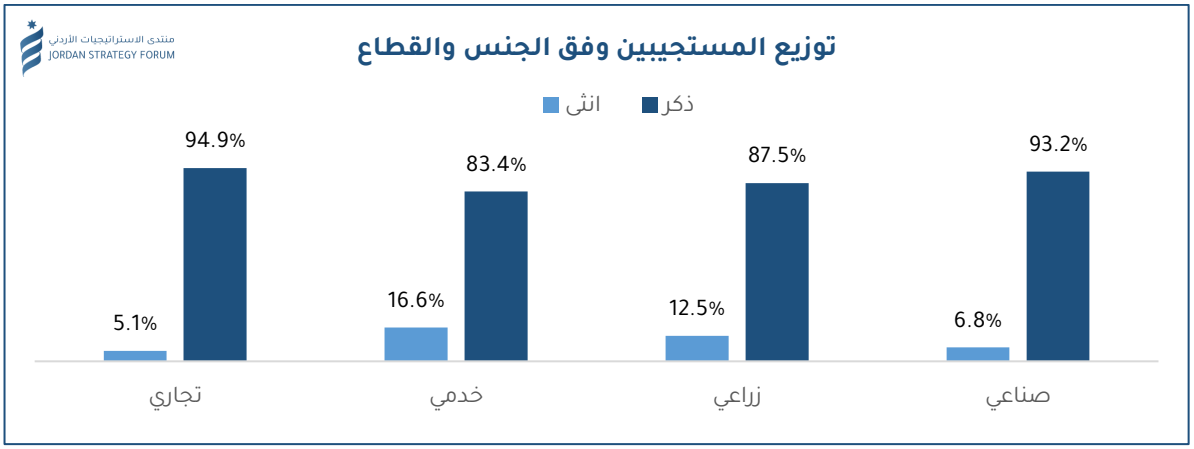

4. نتائج المسح

المحور الأول: تقييم الحالة العامة في الأردن

يتتبع منتدى الاستراتيجيات الأردني في هذا المحور انطباعات المستثمرين حول الوضع الاقتصادي خلال الفترة (أيلول 2023 إلى أيلول 2024)، ومقارنتها مع الأعوام السابقة، كما يقف في هذا الاستطلاع على مدى تفاؤل المستثمرين حيال الوضع الاقتصادي في الأردن مستقبلاً.

وقد أشارت نتائج الموجة الثانية عشرة لمسح ثقة المستثمرين في الأردن إلى **تراجع نسبة المستثمرين الذين يرون أن الوضع الاقتصادي خلال العام الحالي أفضل من السابق**؛ إذ انخفضت النسبة من 27.1% في الجولة السابقة، إلى 15.9% في هذه الجولة. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة من يرون أن الوضع الاقتصادي في العام 2024 أسوأ من العام السابق، إلا أنه، بشكل عام، يمكن ملاحظة الاتجاه الإيجابي بالمتوسط عبر السنوات الأخيرة؛ وبالأخص بعد عام 2020 (الكوفيد-19).

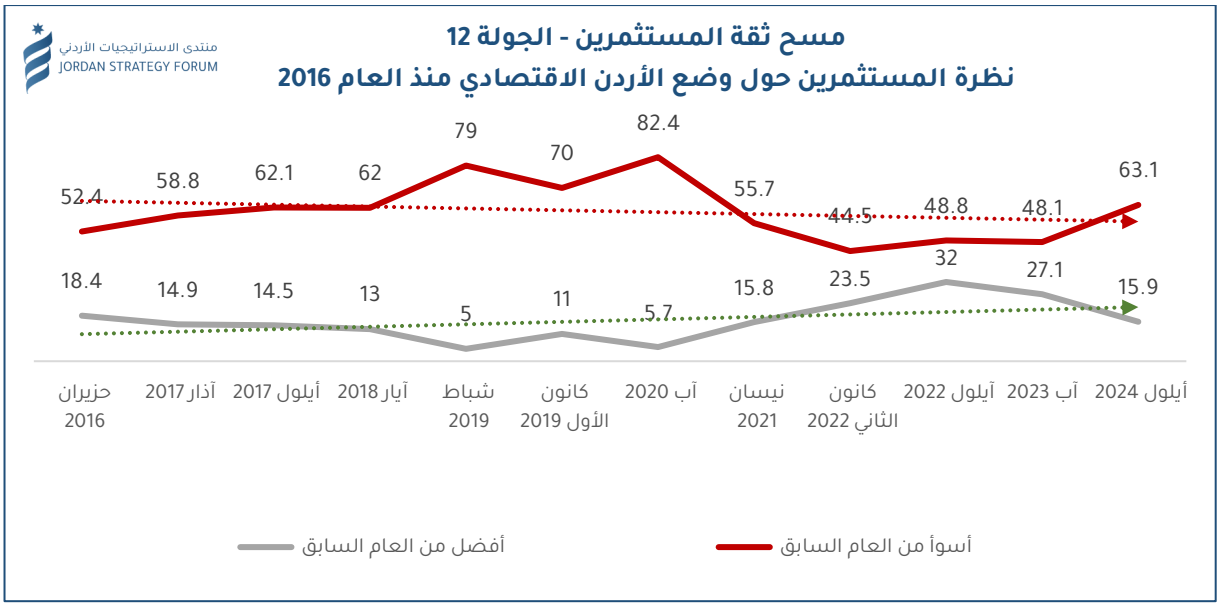

ولتقييم الوضع العام تقييمًا أشمل، قام المنتدى بسؤال المستثمرين فيما إذا كانت الأمور تسير بالاتجاه الصحيح، إذ أشارت النتائج إلى **ارتفاع نسبتهم بواقع 0.6% فقط**. فيما لا تزال النسبة الأعلى من المستثمرين ترى أن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ (60.3%).

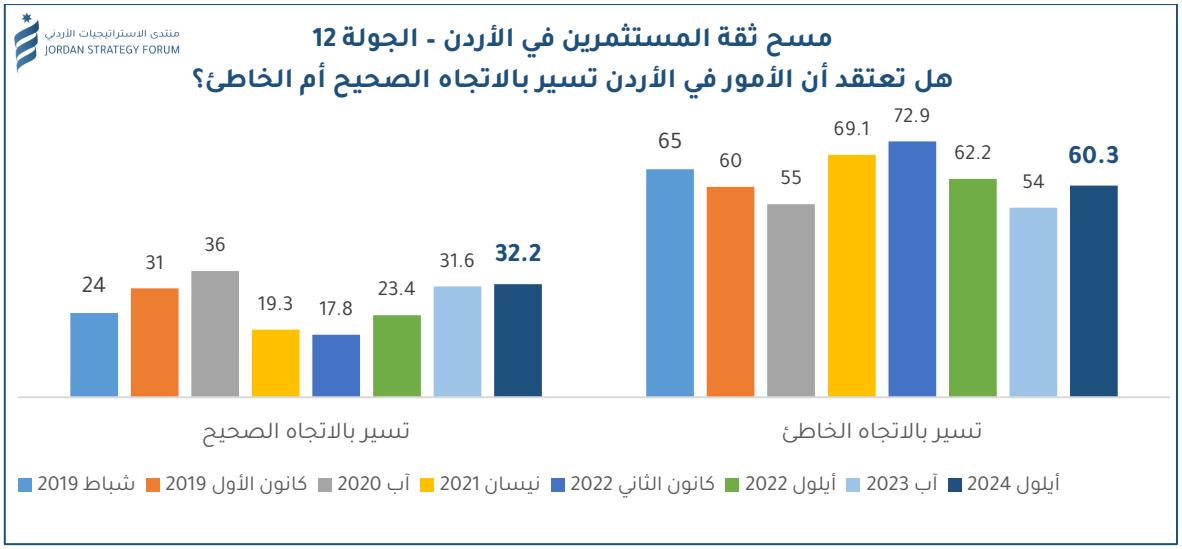

وقد أرجع **المستثمرون أسباب أن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ، إلى سوء الأوضاع الاقتصادية (36.4%)**، وركود الأسواق (9%)، وارتفاع الضرائب والأسعار وتكاليف الإنتاج (7.5%).

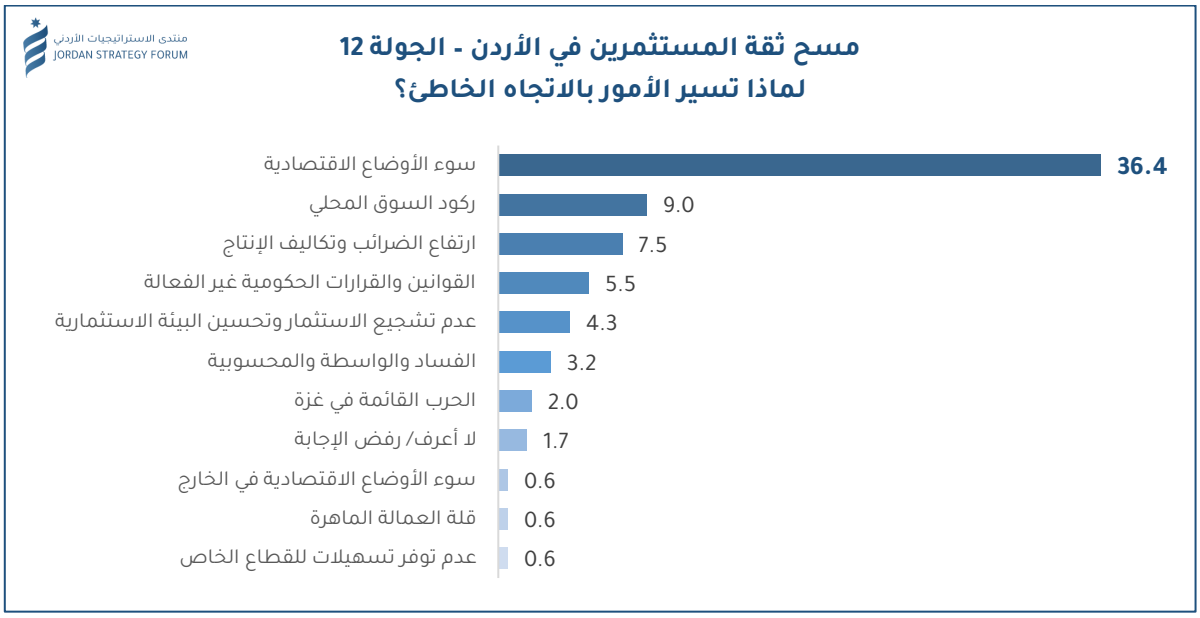

فيما أرجع المستثمرون الذين يرون أن **الأمور تسير بالاتجاه الصحيح (32.2% منهم)، إلى عامل الأمن والأمان والاستقرار (34.6%)**، والتطورات التي يشهدها الأردن في المجالات المختلفة (13%)، والإصلاحات الاقتصادية، وتحسن بيئة الاستثمار والتجارة (10.3%).

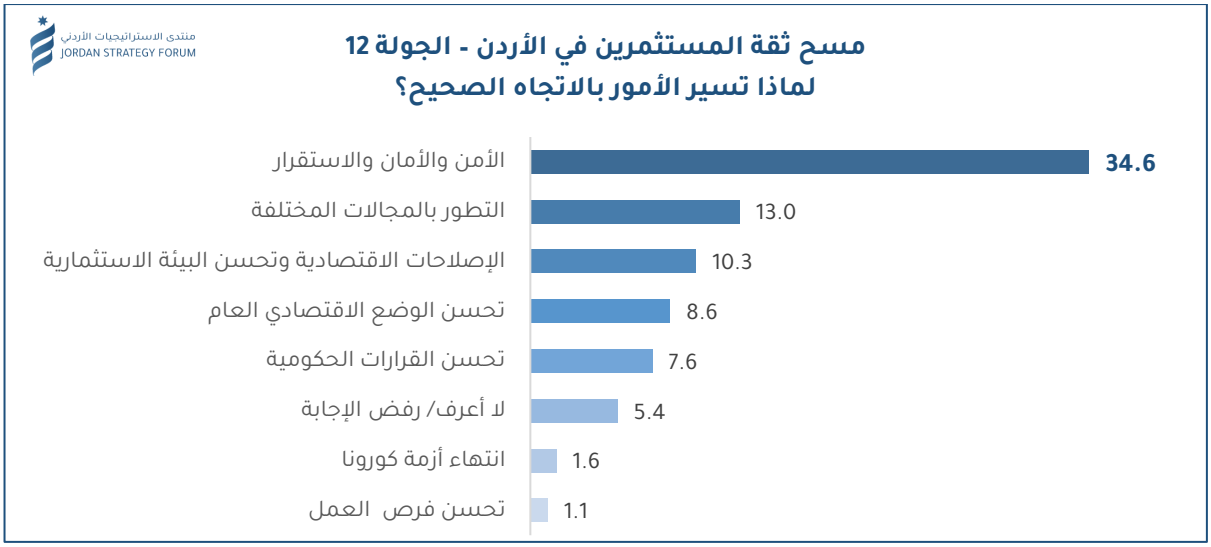

وعند **سؤالهم عن حجم التعامل الاقتصادي لأعمالهم خلال العام الحالي** أشار **62.2% من المستجيبين إلى أن الوضع أسوأ من العام السابق**. فيما أجاب ما نسبته 15.3% من المستثمرين أن الوضع أفضل مما كان عليه.

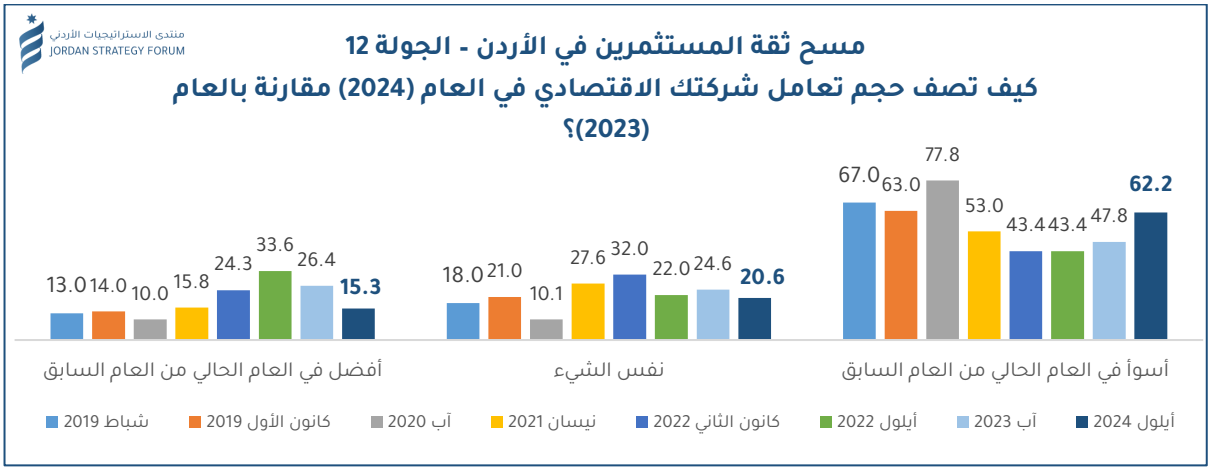

وعلى المستوى القطاعي، تشير نتائج المسح إلى أن حجم **تعاملات المستثمرين في القطاع التجاري كانت الأكثر تضررًا مقارنة بالقطاعات الأخرى.** إذ أشار 70.5% منهم إلى أن حجم نشاطهم الاقتصادي كان أسوأ من العام الماضي.

وبالنظر إلى تأثر النشاط الاقتصادي المتوقع للشركات **وفق حجم المنشأة**، فقد أشارت نتائج المسح إلى أن الشركات التي توظف 10 عمال فأقل، والشركات التي توظف أكثر من 51 عاملاً هي التي تعتقد أنها ستكون أكثر تأثرًا بسوء الأوضاع الاقتصادية، وبنسبة 63.6%، و56% من المستجيبين على التوالي.

في حين **يتوقع ما نسبته 48.1% من المستثمرين أن حجم تعاملاتها الاقتصادية خلال السنة القادمة ستكون أفضل مما هي عليه الآن.**

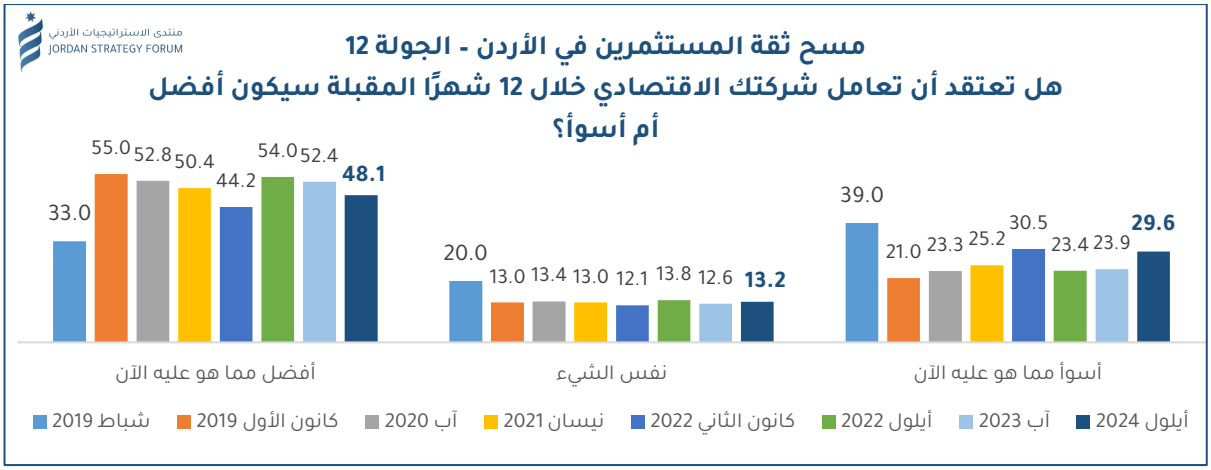

كمـا يلاحـظ أن **القطـاع الزراعـي هـو الأكثـر تفـاؤلاً بمسـتقبل نشـاطه الاقتصـادي وبنسبة 60%**، يليه القطاع الخدمي بنسبة 48.8%، ثم القطاع الصناعي بنسبة 45.8%.

وقـد أشـارت النتـائج إلـى أن **المسـتثمرين مـن الشـركات المتوسـطة مـا بـين (11 - 50 عـاملاً)، والكبيـرة (أكثـر مـن 51 عـاملاً) هـم الأكثـر تفـاؤلاً**، وبنسـبة 55.6%، و52% علـى التوالي.

وفيمـا يخـصّ توقعـات المسـتثمرين للوضـع الاقتصـادي فـي الأردن "بشـكل عـام" خـلال الـ 12 شـهرًا المقبلـة، فقـد أظهـرت النتـائج أن **المسـتثمرين متفـائلين، وإن كانـت النسـبة (36.6%) قد انخفضت في العام الحالي عما كانت عليه في العام السابق (42.5%).**

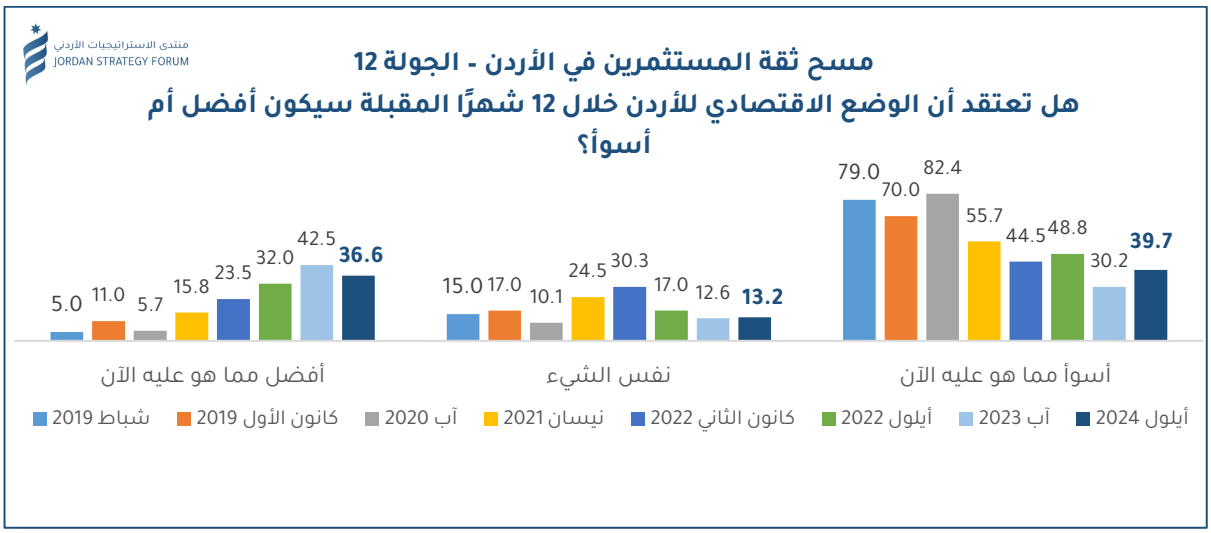

ولمعرفـة مـدى تـأثر المسـتثمرين محليًّـا بالأحـداث العالميـة والإقليميـة، تـم سـؤالهم فيمـا إذا واجهـت أعمـالهم أيّ معيقـات تتعلـق بسلاسـل التوريـد، أو ارتفـاع أسـعار مـدخلات الإنتـاج. إذ **أشـار الغالبيـة مـنهم (67.8%) إلـى أن أعمـالهم قـد تـأثرت جـراء الزيـادة فـي الأسـعار**. وهـو مـا أكدتـه توقعـات المسـتثمرين حـول **زيـادة أسـعار مـدخلات الإنتـاج خـلال الـ 12 شهرًا القادمة، وبنسبة 54.5% من المستجيبين.**

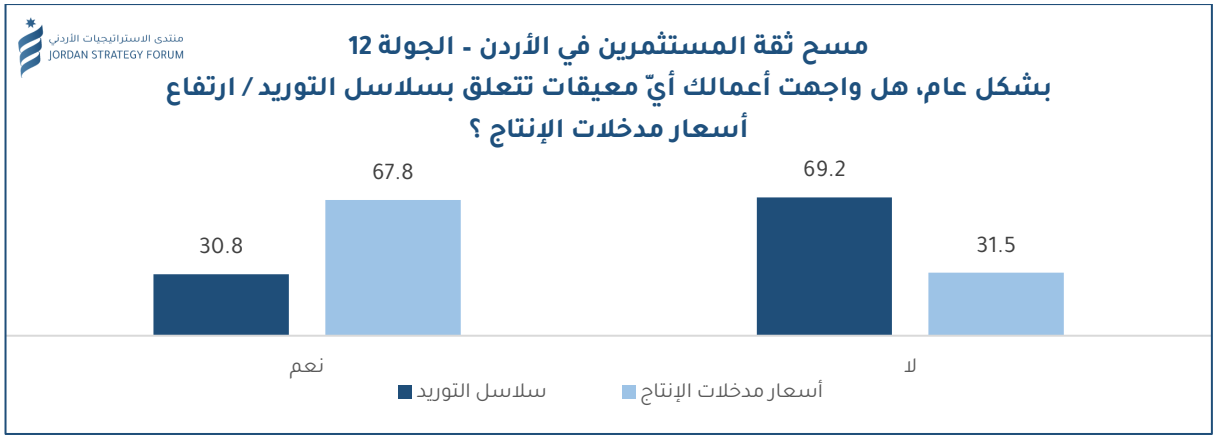

ولمعرفة كيف سيتعامل المستثمرون حيال الارتفاع المتوقع في الأسعار؛ أظهرت نتائج المسح أن **28.8% من المستثمرين سيلجؤون إلى تقليص حجم أعمالهم التجارية.** في حين أشار 22.4% من المستثمرين إلى أنهم سيقومون **بإغلاق أعمالهم أو تصفيتها**. بينما أشار 21.4% من المستثمرين إلى أنهم يفكرون في **زيادة سعر المنتج في حال ارتفعت أسعار مدخلات الإنتاج**، و14.1% منهم إلى تأخير سداد المدفوعات والمصروفات.

ولتشكيل صورة أوضح حول السياسات التي يمكن تبنيها من الحكومة لتمكين المستثمرين من توسيع أعمالهم، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بطرح سؤال حول أبرز المعيقات التي تحد من توسع أنشطة الأعمال. وقد أشار 24.2% من المستثمرين إلى أن **سوء الأوضاع الاقتصادية وقلة السيولة وضعف القوة الشرائية** هي العامل الأبرز. في حين أشار 19.3% من المستثمرين إلى **ارتفاع الضرائب**، و16.4% إلى **ارتفاع كلف مدخلات الإنتاج**.

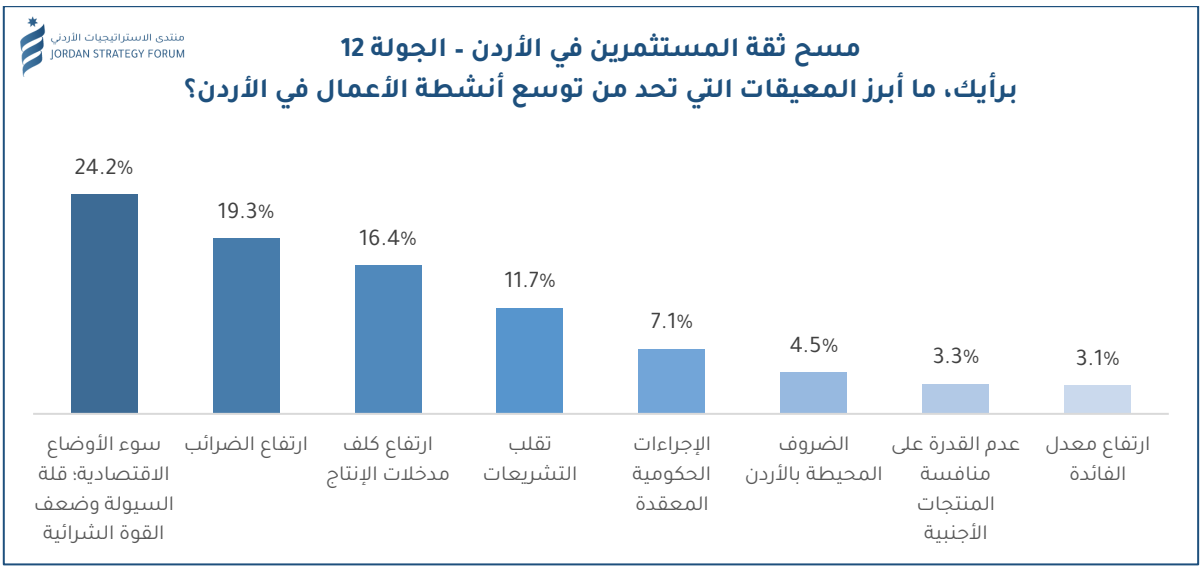

المحور الثاني: البيئة الاستثمارية في الأردن

في هذا المحور، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بطرح بعض الأسئلة حول العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية في الأردن، ودورها في جذب الاستثمارات، والحفاظ عليها.

وفي هذا السياق، أظهرت النتائج أن **النسبة الأعلى من المستثمرين (66.2%) ما زالت ترى أن البيئة الاستثمارية غير مشجعة**، وقد ارتفعت هذه النسبة بواقع 4.8% عن العام السابق (61.4%). ومع ذلك فإن نسبة المستثمرين الذي يرون أن البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة قد ارتفعت بشكل هامشي من 30.9%، إلى 31.7%.

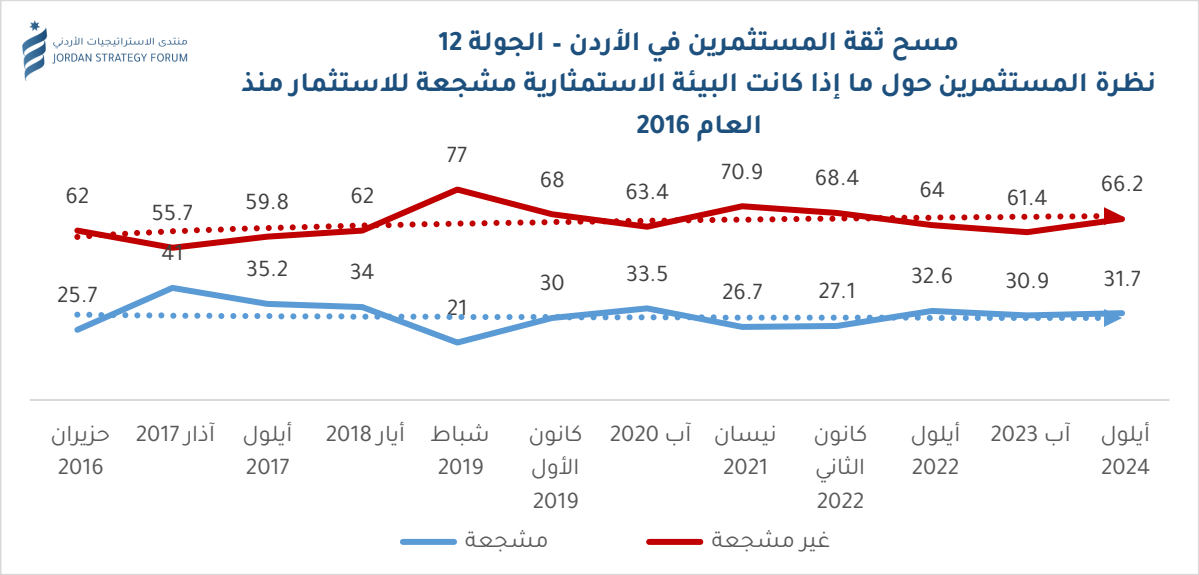

وقد عزا 23.8% من المستثمرين السبب في **تراجع البيئة الاستثمارية إلى سوء الأوضاع الاقتصادية وقلة السيولة، وارتفاع الضرائب والرسوم الجمركية**.

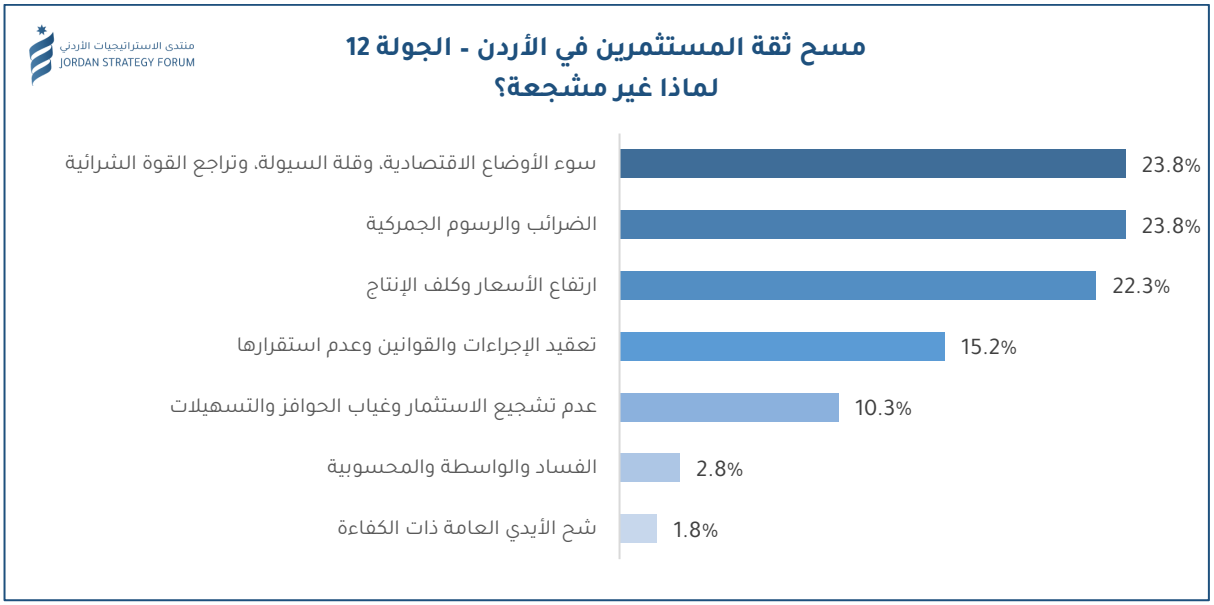

وعلى صعيد آخر، فإن **غالبية المستثمرين (73.3%) لا يفكرون بنقل أعمالهم إلى خارج الأردن**، وبنسبة متزايدة عن الأعوام السابقة.

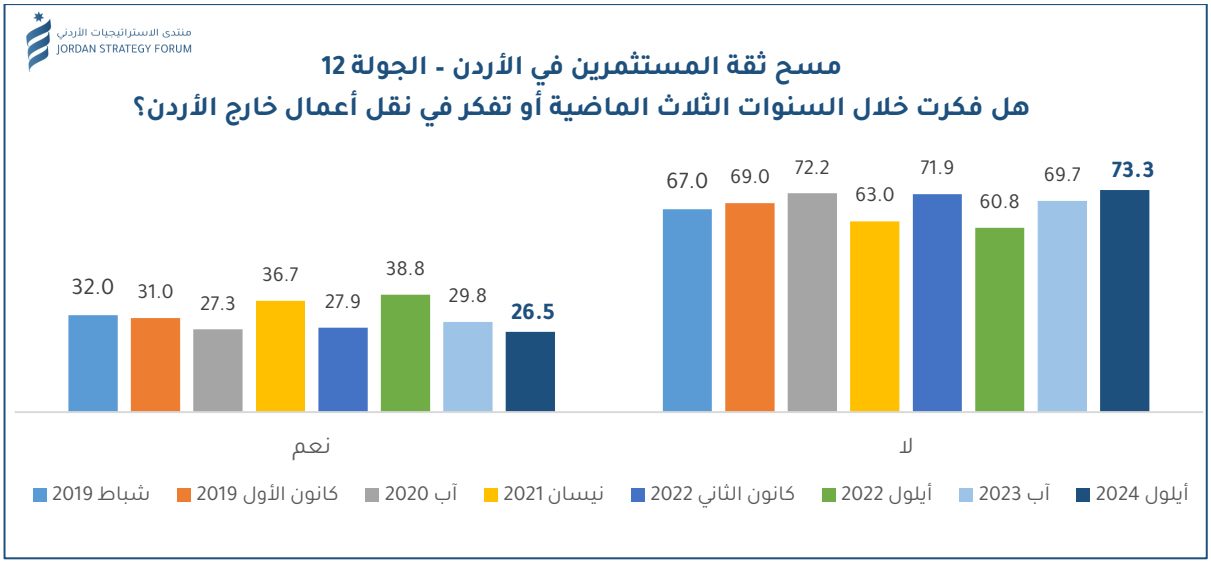

ويبدو من نتائج المسح أن **المستثمرين في الشركات الكبيرة** التي توظف 51 عاملاً فأكثر **هم النسبة الأعلى (32%) ممن يفكرون في نقل أعمالهم إلى خارج الأردن**، نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية، وجاذبية البيئة الاستثمارية في الخارج.

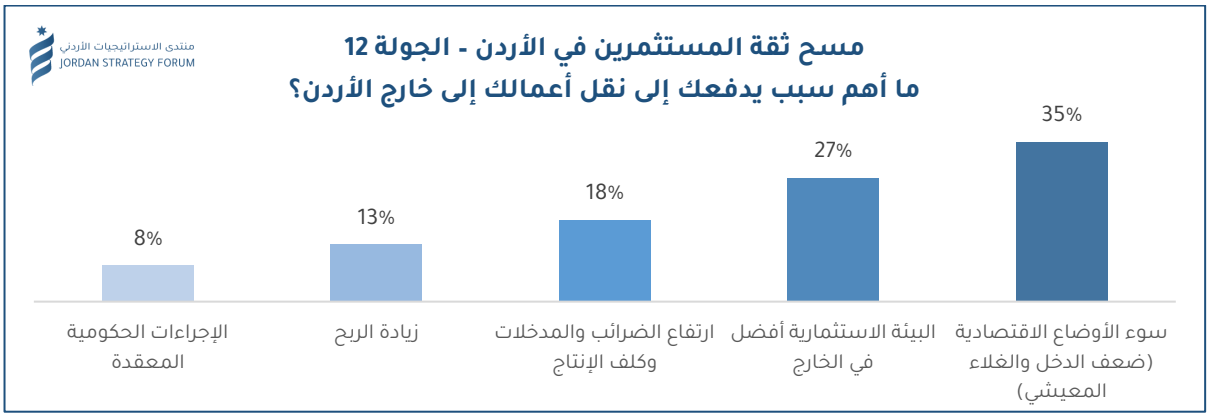

كما أظهرت النتائج أن **النسبة الأعلى من المستثمرين (57.8%) يتوقعون تحسنًا في مستوى مبيعاتهم**، على الرغم من أن هذه النسبة قد انخفضت بشكل هامشي عن الجولة السابقة (59.8%).

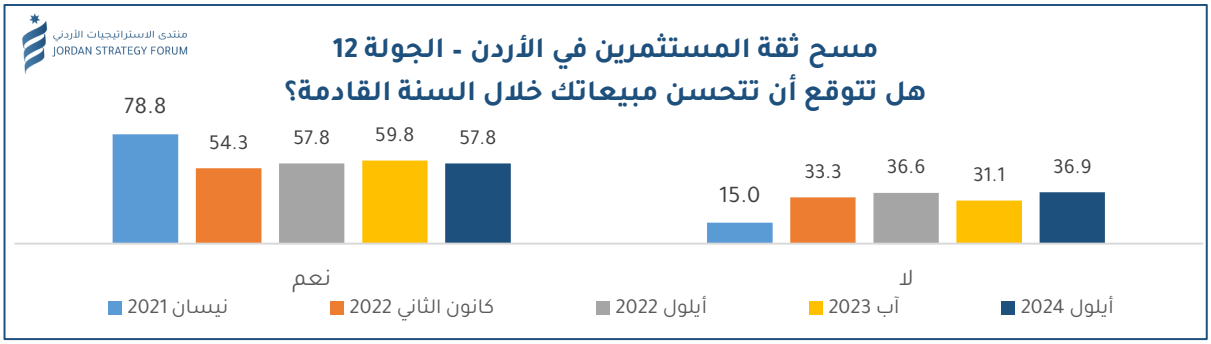

وعنـد تصـنيف إجابـات المسـتثمرين بحسـب حجـم المنشـأة؛ يلاحـظ أن الشـركات التـي توظـف أقـل مـن 10 عمـال، كانـت الأكثـر تشـاؤمًا حـول مسـتوى مبيعاتهـا خـلال العـام القـادم وبنسبة (37.6%) من إجمالي المستثمرين في هذه الفئة.

أمـا فيمـا يتعلـق بقيـام المسـتثمرين بتوسـيع أعمـالهم أو تقليصـها خـلال العـام 2024، فقـد أظهـرت نتـائج المسـح أن النسـبة الأعلـى مـنهم (53.7%) قـد حـافظوا علـى أعمـالهم كمـا هـي. فـي حـين **ارتفعـت نسـبة مـن قـاموا بتوسـيع أعمـالهم مـن المسـتثمرين الـى 17.8% في الجولة الحالية مقارنة مع 14.5% في الجولة السابقة**.

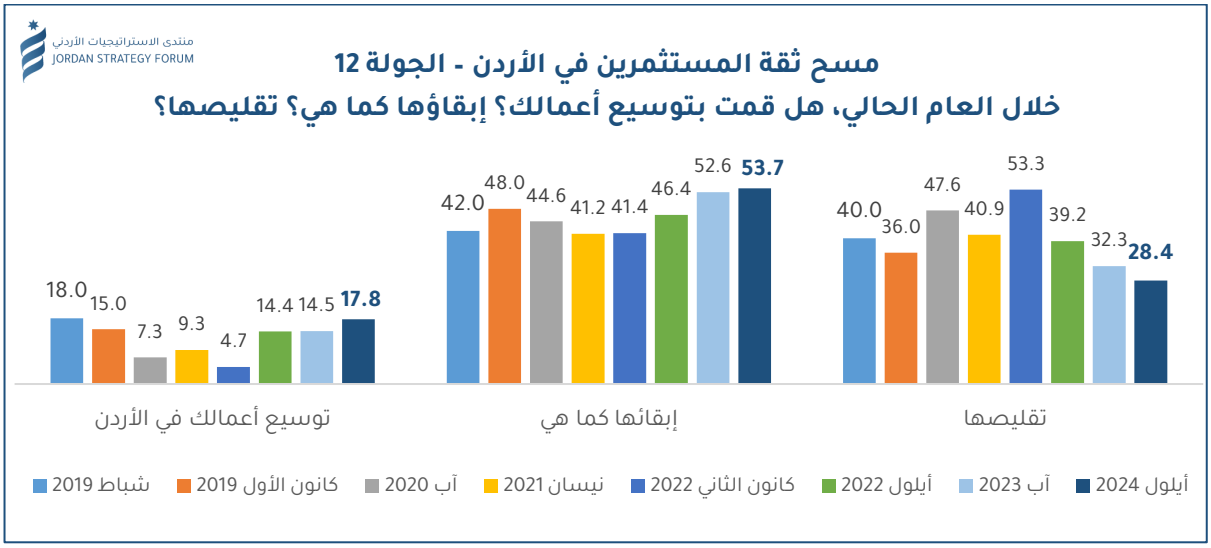

وبـالنظر إلـى أحجـام الشـركات، فقـد **كانـت الشـركات التـي هـي الأكثـر توسـعًا فـي الأعمـال**، وبنسـبة 44% مـن المسـتثمرين فـي هـذه الفئـة، فـي حـين أن الشـركات الصـغيرة كانـت الأقل توسعًا، وبنسبة 15.2%.

وعنـد سـؤال المسـتثمرين عـن **مـدى إقبـال الشـركات المسـجلة فـي الأردن علـى الإدراج فـي سـوق عمـان المـالي**، فقـد رأى 37.1% مـنهم أنـه لا يوجـد إقبـال، وهـي نسـبة مرتفعـة عـن العـام السـابق بواقـع 14.3%. علمًـا بـأن **ضـعف المعرفـة فـي بورصـة عمـان** (28.7%)، **وضعف الثقة** (22.1%) هما أهم سببين وراء عدم الإقبال على الإدراج.

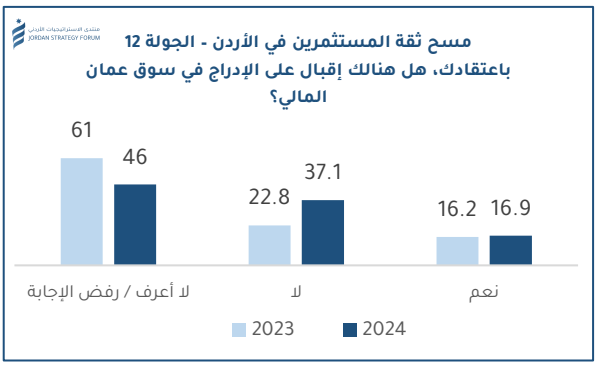

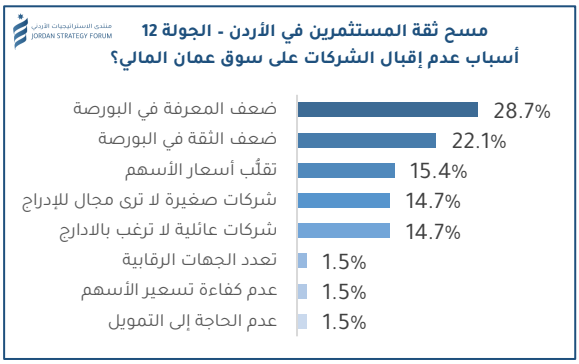

المحور الثالث: تطورات بيئة الأعمال والإجراءات الحكومية الاقتصادية

يقوم هذا المحور بطرح عدة أسئلة لتقييم وجهة نظر المستثمرين حول الإجراءات الحكومية المطلوب اتخاذها لدعم الاقتصاد الأردني، ومدى رضاهم عن أداء الحكومة فيما يتعلق بجذب الاستثمار، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والدور المتوقع لمجلس النواب في هذا الصدد خلال المرحلة القادمة.

وحول الإجراءات الحكومية المطلوبة لجذب المزيد من الاستثمارات، أشار 61.3% من المستثمرين إلى **ضرورة تخفيض الضرائب والجمارك، وتسهيل الإجراءات الحكومية** (54.6%)، **وخفض تكاليف الإنتاج** بما فيها المياه والكهرباء (44.9%).

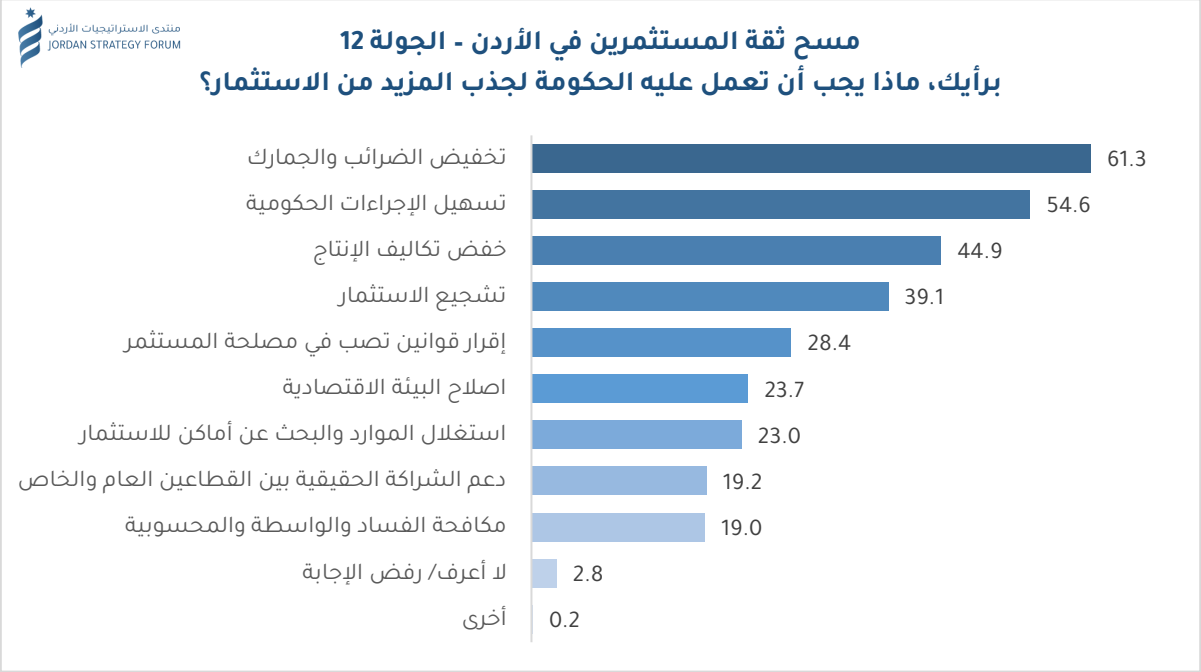

كما يرى أكثر من نصف المستثمرين (59.3%) **أن الجهود التي تبذلها الحكومة فيما يتعلق بجذب الاستثمار غير مرضية**، وبنسبة مرتفعة عن الجولة السابقة (50.6%). أما فيما يتعلق **بالجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص** فقد كانت النسبة الأعلى من الشركات المستجيبة للمسح (47.6%) غير راضية عن أداء الحكومة، وقد ارتفعت هذه النسبة عن الجولة السابقة (39.5%).

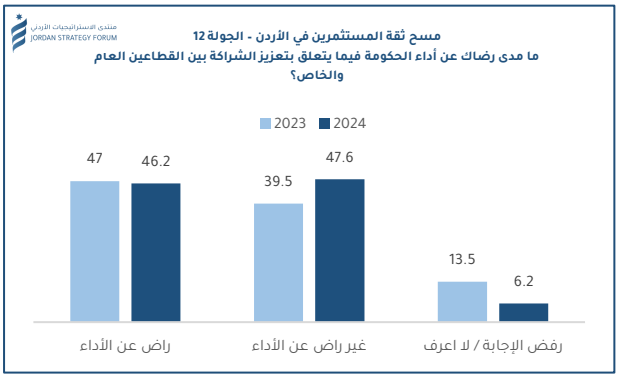

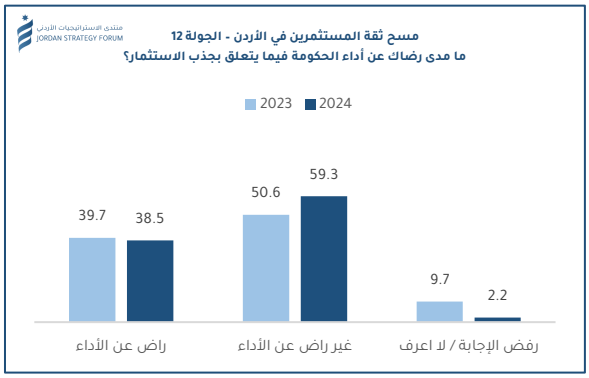

وفي ضوء تزامن المسح مع الانتخابات النيابية الأخيرة، تم سؤال المستثمرين عن الجوانب التي **يجب أن يركز عليها المجلس النيابي الجديد لتعزيز الثقة في الاقتصاد الأردني والاستثمار.** فقد أشار 23% من المستثمرين إلى ضرورة تركيز المجلس على المشكلات الاجتماعية، كسياسات العمل، والأجور، والبطالة، والإصلاحات الاقتصادية، كالدين العام، وعجز الموازنة (15%)، وإقرار التشريعات بما يدعم البيئة الاستثمارية (12.2%).

وتحت بند "أخرى"، أشار 44% من المستثمرين إلى ضرورة التركيز على جذب الاستثمار وتسهيل الإجراءات. فيما يرى ما نسبته 26.5% أن المجلس غير قادر على التأثير في البيئة الاستثمارية، أو تعزيز ثقة المستثمرين.

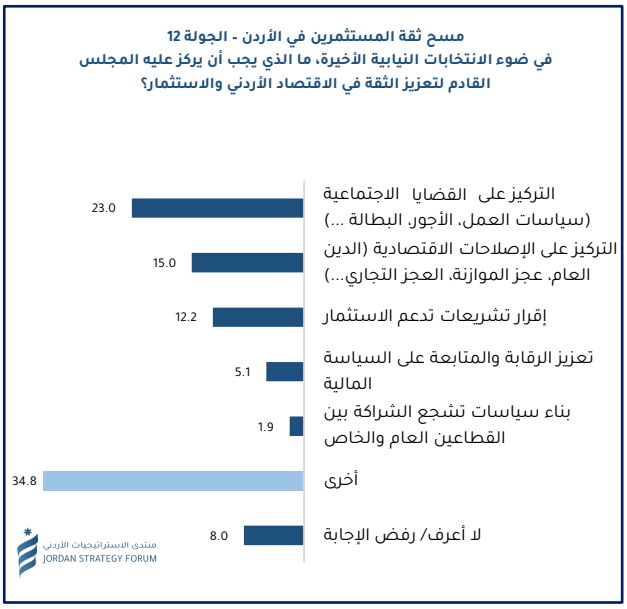

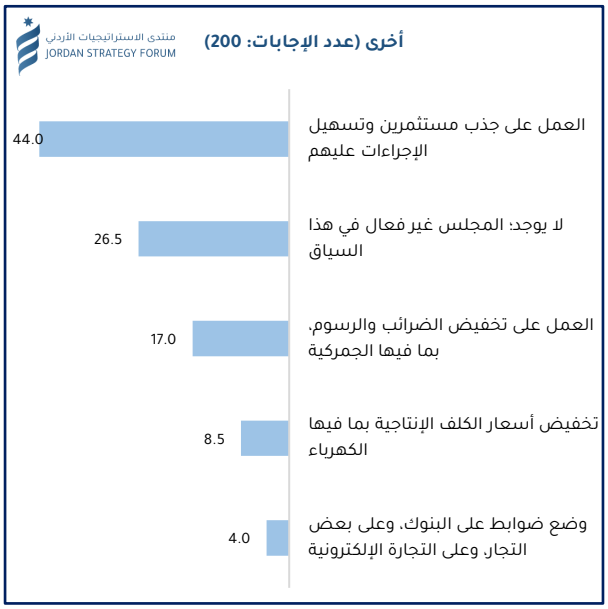

المحور الرابع: رؤية التحديث الاقتصادي

قام منتدى الاستراتيجيات الأردني في هذا المحور بطرح عدة أسئلة؛ لمعرفة آراء المستثمرين حول وجود تغيير ملموس، بعد مرور عامين تقريبًا من بدء تنفيذ مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي، ودور القطاع الخاص في تنفيذ الرؤية.

وقد كان **هنالك تباين واضح في آراء المستثمرين حيال تنفيذ مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي.** فعلى الرغم من أن 36% يرون أن هنالك تغييرًا إيجابيًّا، إلا أن 37.1% من المستثمرين لم يلمسوا أي تغيير، فيما يرى 20.7% أن التغيير كان سلبيًا.

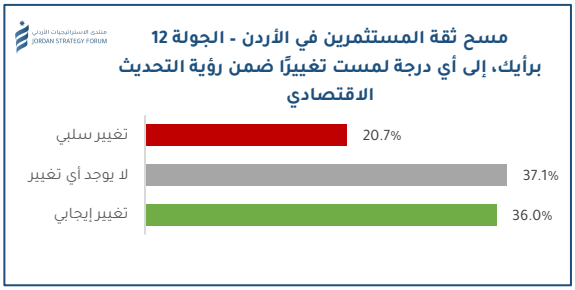

ملحوظة: النسب المتبقية لتمام المئة، هي الإجابات ضمن خيار "لا أعرف"، وقد حذفت للتبسيط.

وقد تفاوتت الإجابات وفق محركات الرؤية الثمانية، إذ لمس المستثمرون تغييرًا إيجابيًّا أفضل في محركي "الأردن وجهة عالمية"، و"البيئة المستدامة". في حين جاء محرك "الاستثمار"، الأقل تغييرًا بنظرهم.

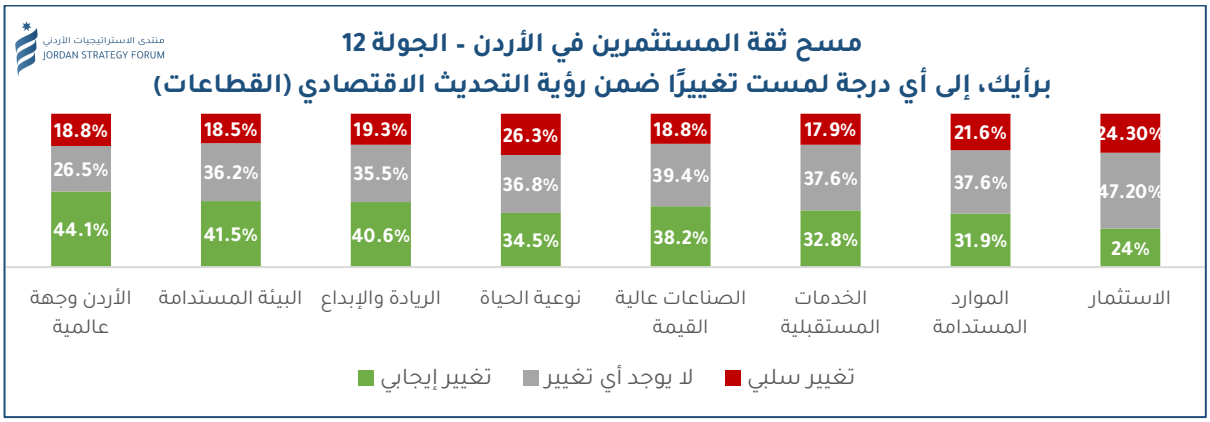

وحول "ما إذا كانت الجهود المبذولة ضمن المحركات الثمانية تسير بالاتجاه الصحيح"، **يرى المستثمرون أن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح، وبالأخص في محركي "الأردن وجهة عالمية"، و"البيئة المستدامة".** فيما جاء محركا "الاستثمار"، و"نوعية الحياة" الأعلى من حيث اتجاههم الخاطئ، من وجهة نظر المستثمرين.

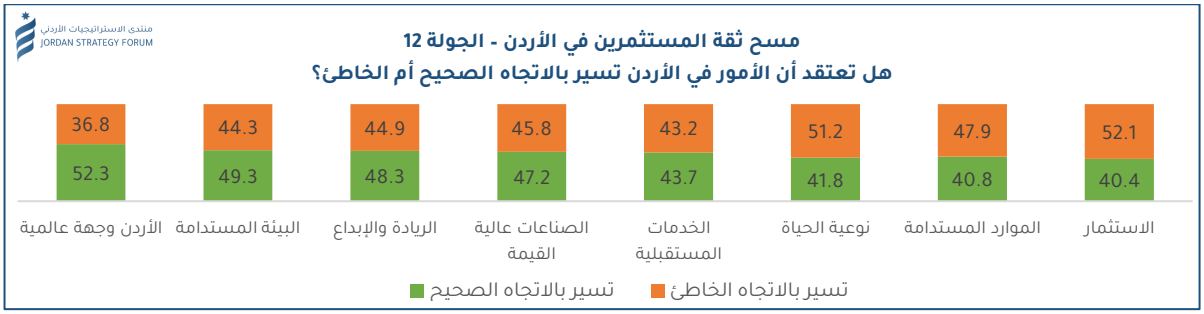

ملحوظة: النسب المتبقية لتمام المئة، هي الإجابات ضمن خيار "لا أعرف"، وقد حذفت للتبسيط.

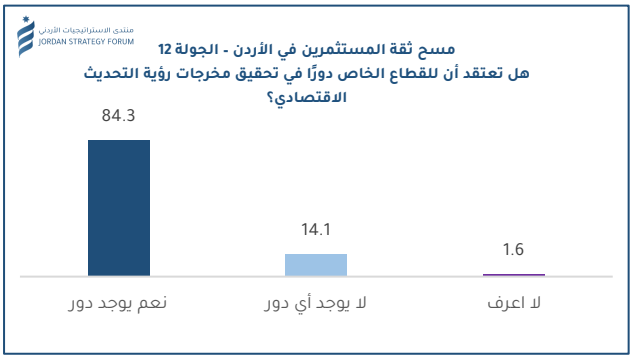

وحول دور القطاع الخاص في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، **أشار (84.3%) من المستثمرين إلى أن للقطاع الخاص دورًا في تحقيق الرؤية**. علمًا بأن هذه النسبة كانت 75.9% في الجولة السابقة، مما يدل على أن القطاع الخاص، يدرك أهمية دوره في تحقيق مخرجات الرؤية.

كما أشار ما يزيد على 85% من إجمالي المستثمرين إلى أن **القطاع الخاص يؤدّي دورًا أساسيًّا في "توظيف الأردنيين"، و"الاستثمار في مشاريع جديدة أو قائمة"** من أجل تحقيق مخرجات رؤية التحديث الاقتصادي.

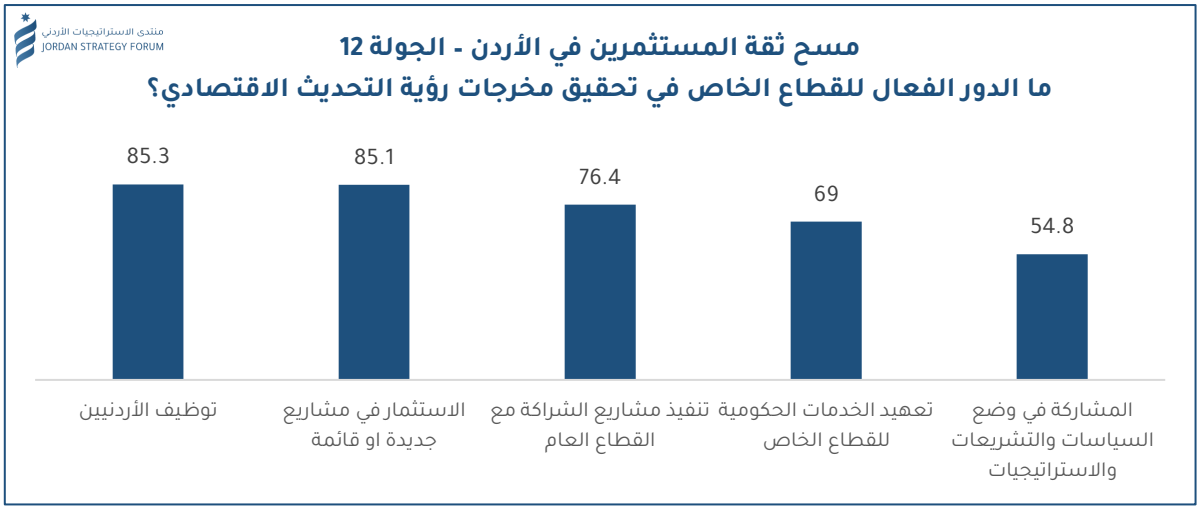

علمًا بأن مختلف القطاعات ترى أن لها دورًا في تنفيذ الرؤية وبنسب متقاربة نوعًا ما؛ الصناعي (88.2%)، والزراعي (85%)، والتجاري (84.3%)، والخدمي (78.2%) على التوالي.

ويلاحظ من نتائج المسح، **أن القطاع الصناعي يركّز في دوره على التوظيف، بينما يركّز القطاع التجاري على "الاستثمار بمشاريع جديدة أو قائمة". في حين يرى المستجيبون من القطاعين التجاري والخدمي أن دورهما يركز على تنفيذ مشاريع الشراكة مع القطاع العام**.

وعنـد سـؤال المسـتثمرين حـول **المطلـوب مـن الحكومـة لتسـهيل الـدور المتوقـع مـن القطـاع الخـاص فـي تحقيـق مخرجـات رؤيـة التحـديث الاقتصـادي**، أجـاب 30.8% مـن المستثمرين بضرورة تخفيض الضرائب، والرسوم، وتوفير الإعفاءات الجمركية.

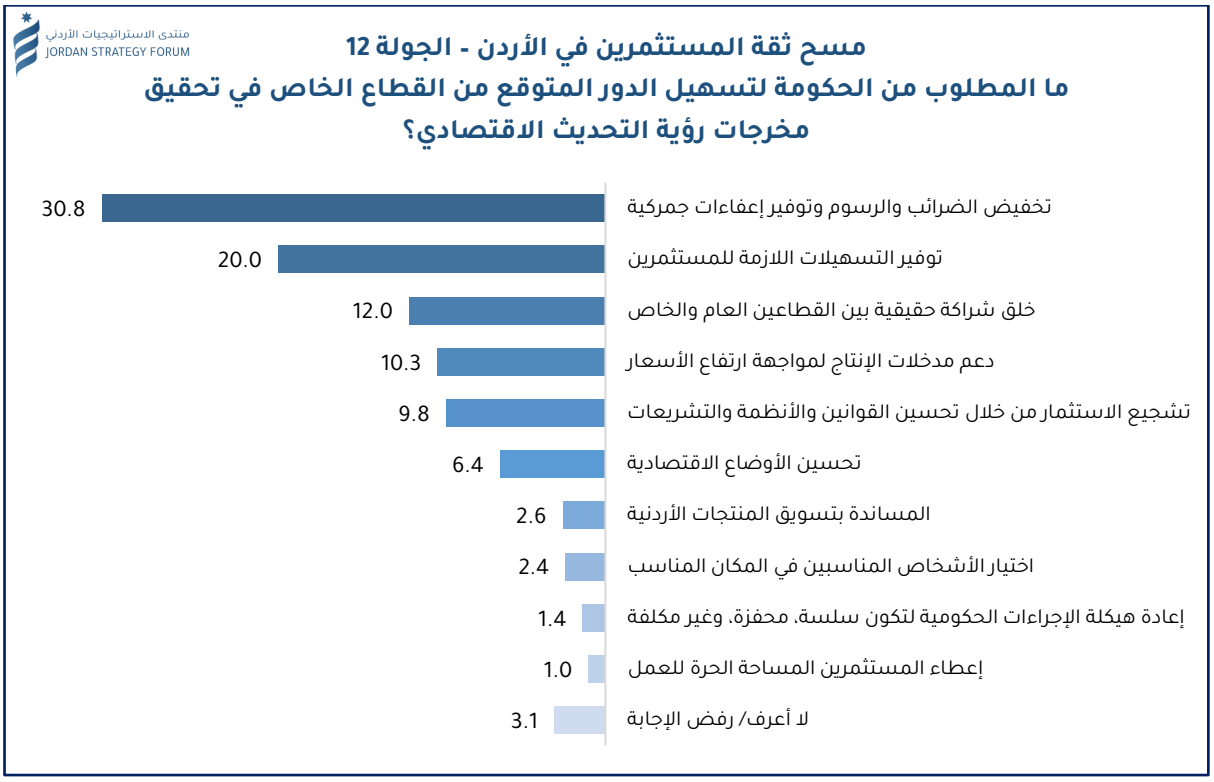

المحور الخامس: خارطة طريق تحديث القطاع العام

في هذا المحور قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بطرح بعض الأسئلة لمعرفة آراء المستثمرين حول وجود تغيير بعد مرور عامين من بدء تنفيذ مبادرات خارطة طريق تحديث القطاع العام.

وقد أظهرت النتائج أن **57.8% من المستثمرين يرون أن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح، وبنسب متقاربة من وجهة نظر ممثلي القطاعات الاقتصادية.**

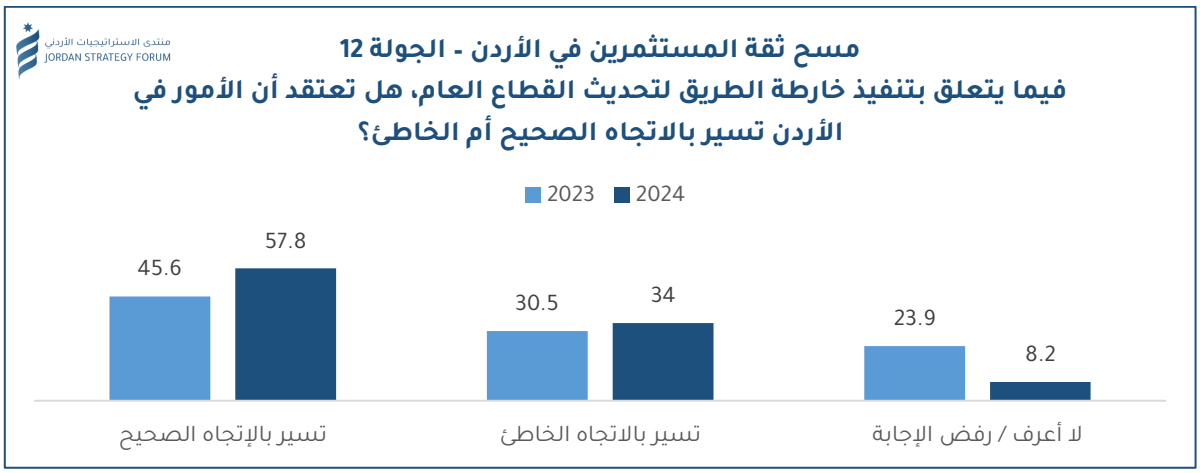

وقد تفاوتت نسب إجابات المستثمرين عند سؤالهم عن درجة التغيير التي طرأت على أرض الواقع عند تنفيذ مكونات خارطة طريق تحديث القطاع العام السبعة. **فقد جاء مكون "الإجراءات والرقمنة" الأعلى (89.8%) من حيث التغيير الملموس منذ العام السابق**. في حين كان مكون "الموارد البشرية" هو الأعلى (34.7%) من حيث عدم وجود تغيير ملموس.

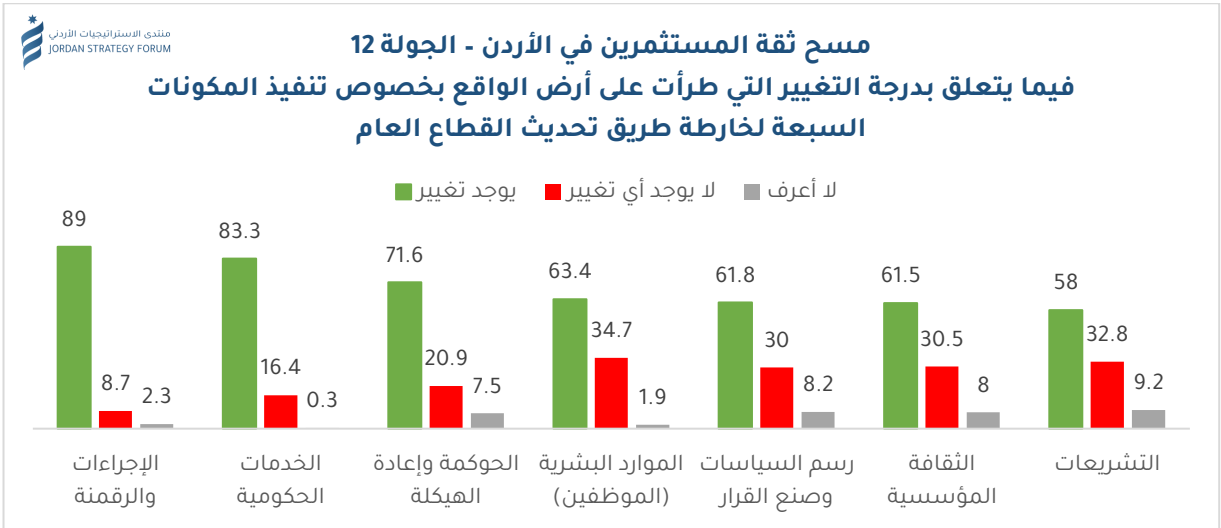

المحور السادس: تأثير الحرب على غزة في بيئة الأردن الاقتصادية والاستثمارية

ضمن هذا المحور قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بطرح بعض الأسئلة لتحديد مدى تأثُّر المستثمرين وأعمالهم في الأردن نتيجة الاضطرابات الإقليمية والأوضاع الصعبة التي تشهدها المنطقة، إثر العدوان على غزة، وتداعياته على المنطقة.

وقد أظهرت النتائج أن **غالبية المستثمرين (90.2%) يرون أن الاقتصاد الأردني تأثر بشكل سلبي نتيجة العدوان على قطاع غزة، وتداعياته في المنطقة.**

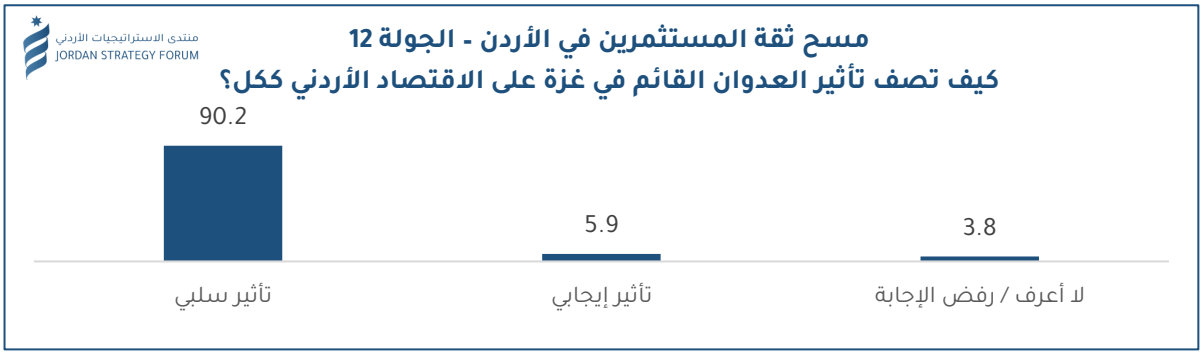

ويلاحظ من نتائج المسح، أن **أغلبية القطاعات الاقتصادية قد تأثرت بشكل سلبي نتيجة العدوان.** في حين يرى المستجيبون أن القطاع السياحي جاء في مقدمة القطاعات الأكثر تضررًا.

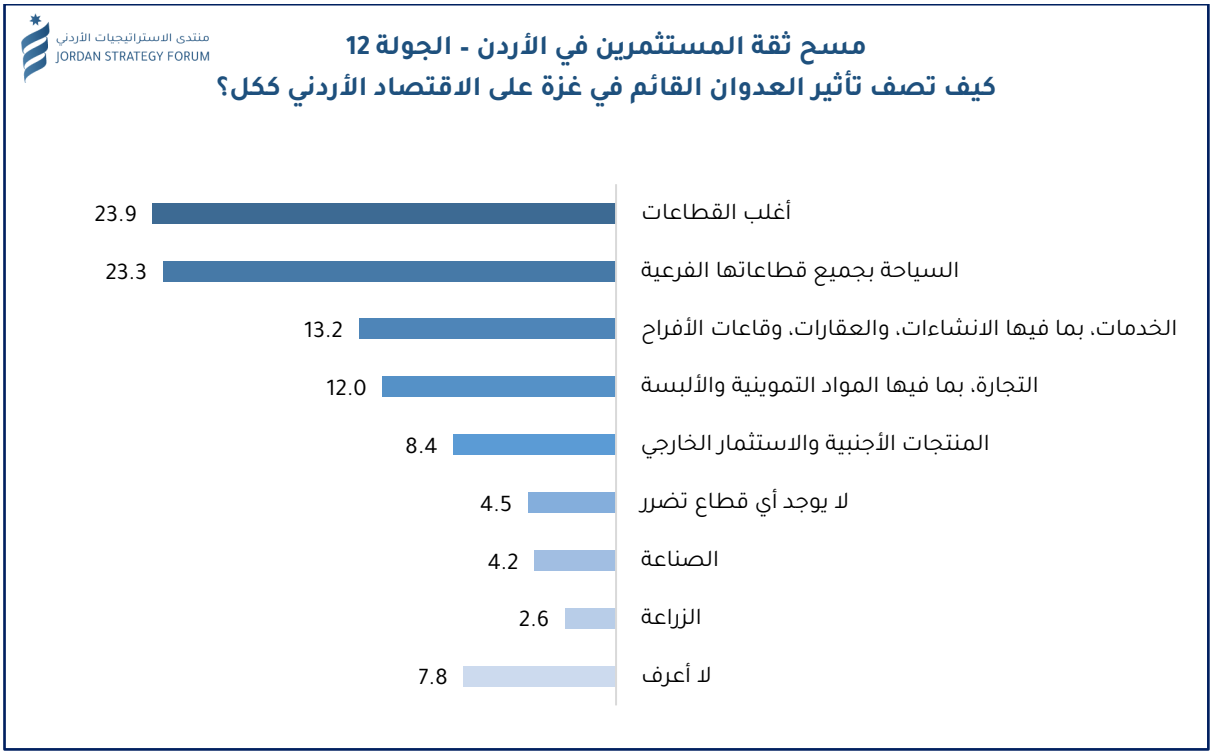

وقـد بـيّن ثلثـا المسـتثمرين أن التـأثير السـلبي الـرئيس لتـداعيات الحـرب علـى غـزة كـان علـى **انخفـاض حجـم المبيعـات (الإيـرادات)، وضـعف الطلـب علـى السـلع والخـدمات.** عـلاوة على ارتفاع كلف الإنتاج جراء تلك التداعيات.

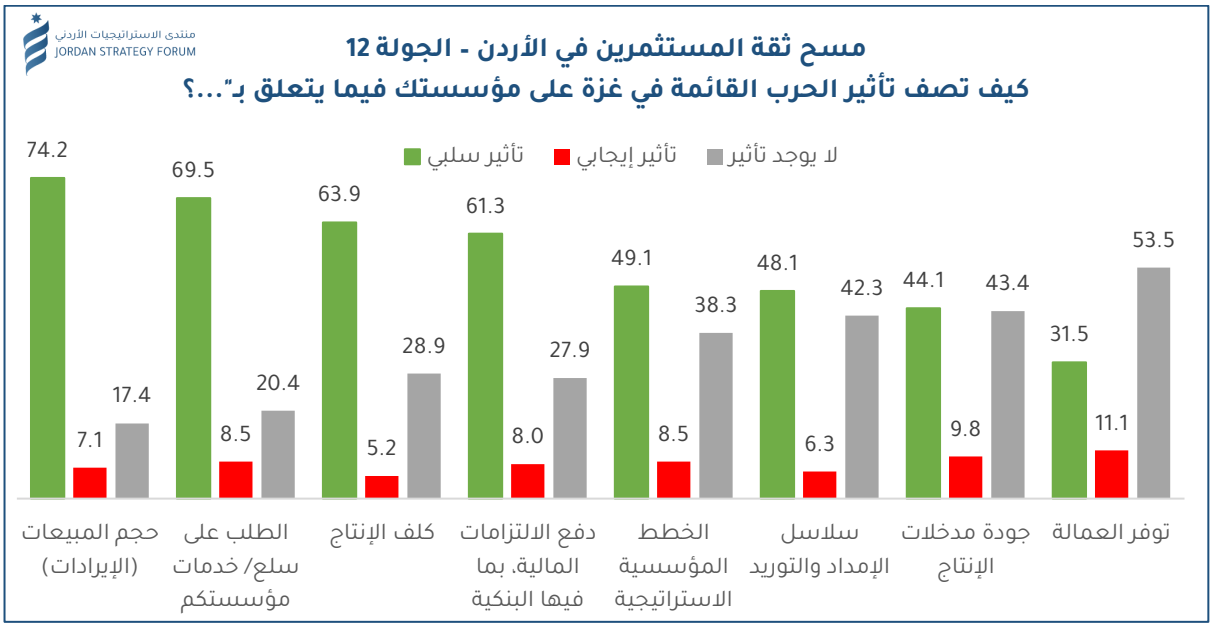

وحـول **مـدى تـأثر أعمـالهم بحمـلات المقاطعـة**، أشـار غالبيـة المسـتثمرين (91.3%) إلـى أن أعمـالهم لـم تتـأثر. وقـد كـان القطـاع التجـاري الأكثـر تـأثرًا بـين القطاعـات المختلفـة جـراء حمـلات المقاطعـة وفـق إجابـات المسـتثمرين بنسـبة 15.4%، تـلاه القطـاع الزراعـي بنسـبة 7.5% فقط.

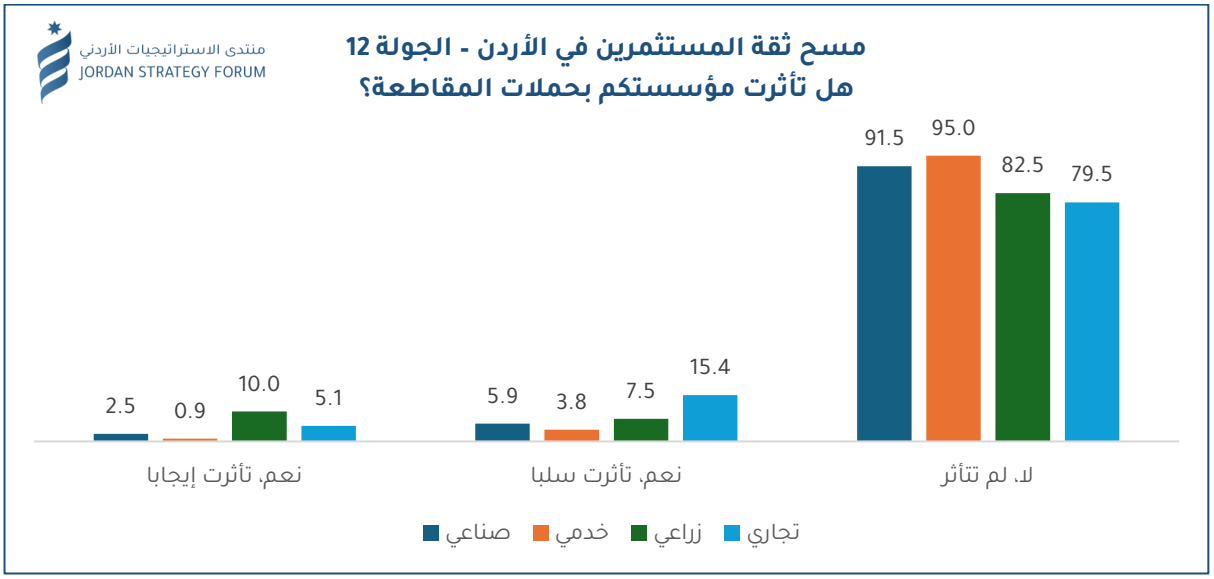

فيما أشار ما نسبته 74.3% من المستثمرين، إلى أنهم قد قاموا بخفض حجم إنتاجهم من أجل التخفيف من تأثير العدوان على قطاع غزة على أعمالهم. بينما أشار 48.6% من المستثمرين إلى تغيير الموردين لمدخلات إنتاجهم.

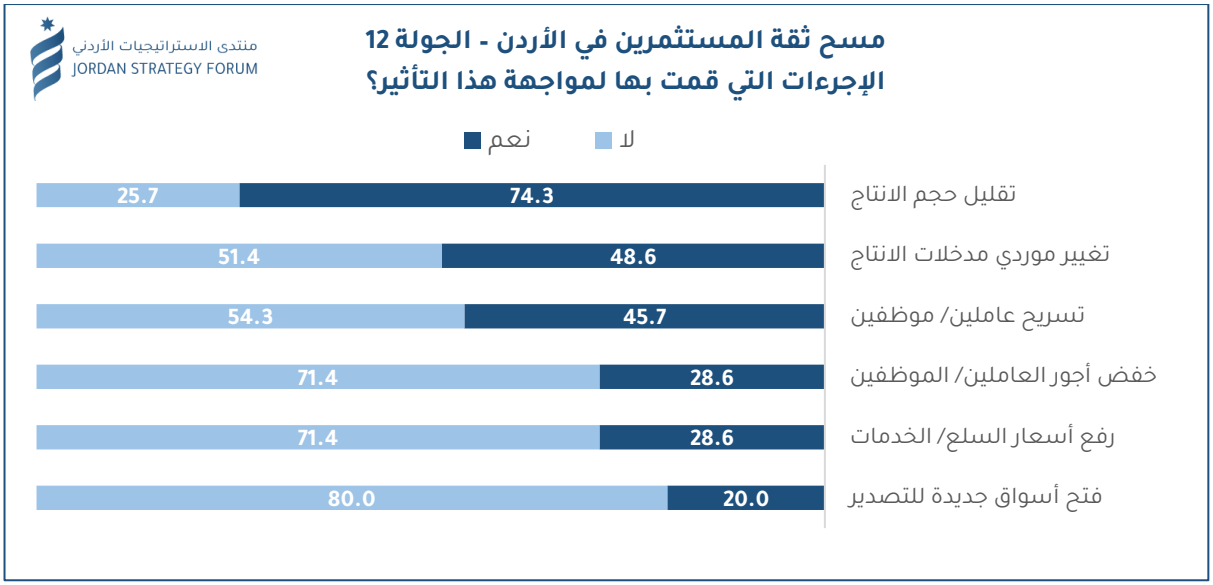

وعند سؤالهم عن الإجراءات الحكومية الممكنة للتخفيف من تأثير استمرار الحرب على الاقتصاد الأردني، أشار المستثمرون، بالإجماع، إلى **ضرورة تعزيز الأمن الغذائي، وتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية، ودعم القطاع الخاص،** علاوة على **إنشاء صندوق طوارئ اقتصادي، وتنويع مصادر النمو الاقتصادي.**

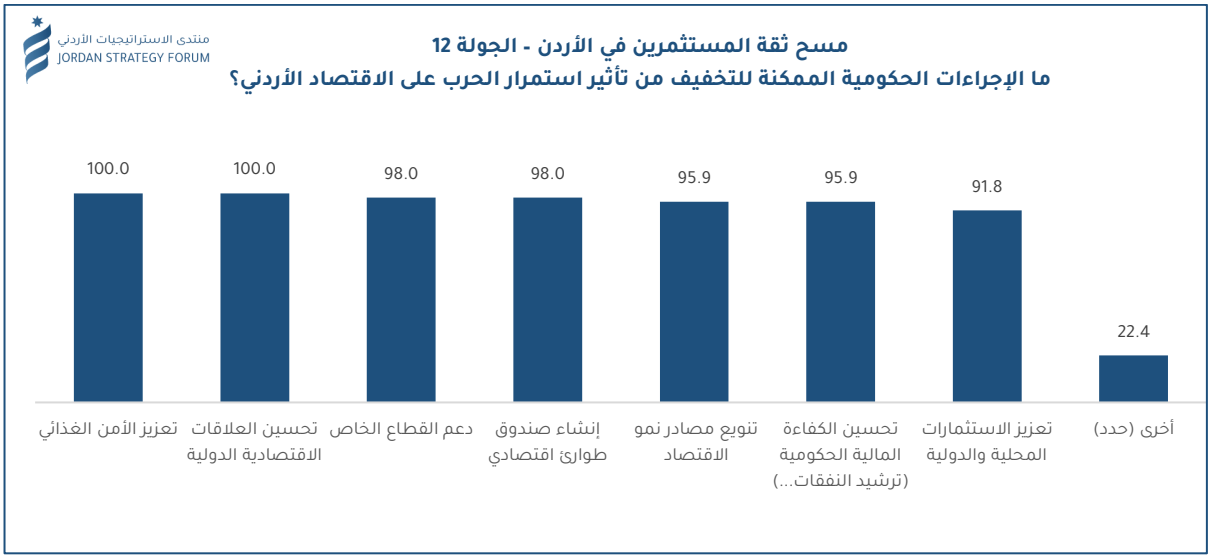

5. الملخص والاستنتاجات

عكست نتائج مسح ثقة المستثمرين في جولته الثانية عشرة للفترة (أيلول 2023 - أيلول 2024) **تحسنًا متواضعًا في جاذبية البيئة الاستثمارية في الأردن** بنسبة 0.8% مقارنة بالجولة السابقة. كما أشارت النتائج إلى ارتفاع نسبة من يرون أن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح بواقع 0.6%، على الرغم من أن النسبة الأعلى من المستثمرين ما زالت ترى أن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ (60.3%). هذا، وقد أظهرت النتائج تراجعًا بنسبة 11.2% في نسبة المستثمرين الذين يرون أن الوضع الاقتصادي الحالي أفضل من العام السابق.

أكدت نتائج المسح ضرورة العمل على تحفيز النشاط الاقتصادي، وتحقيق نمو قوي ومستدام وفق مساري التحديث الاقتصادي والإداري. إذ رأى المستثمرون أن الأسباب الرئيسة وراء سير الأمور بالاتجاه الخاطئ، تعود إلى سوء الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، وركود الأسواق وانخفاض الطلب، والتراجع في حجم النشاط الاقتصادي خلال العام 2024 مقارنة بالعام السابق.

وتشير النتائج إلى أن **تعزيز ثقة المستثمر، وجذب الاستثمارات، يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين البيئة الاستثمارية والتشريعات الناظمة لها.** إذ يرى 66.2% من المستثمرين أن البيئة الاستثمارية في الأردن ما زالت غير مشجعة، في ظل قلة السيولة وتراجع الطلب، وارتفاع الضرائب والرسوم وكلف الإنتاج، علاوة على تعقيد الإجراءات والقوانين وعدم استقرارها.

كما أبدى حوالي نصف المستثمرين عدم رضاهم عن الإجراءات الحكومية الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات وجذبها، وتعزيز الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.

وقد أظهرت نتائج المسح أن النسبة الأعلى من المستثمرين قد أبقوا على أعمالهم كما هي، في حين ارتفعت نسبة من قاموا بتوسيعها، مما يشير إلى **ضرورة العمل على دعم الاستثمارات المحلية والأجنبية القائمة لتتوسع بأعمالها، ومن ثَمّ تساهم في خفض معدلات البطالة.**

وللتشجيع على توسيع النشاط الاقتصادي، يرى المستثمرون ضرورة النظر في ارتفاع الضرائب؛ إذ كانت هي الأبرز من بين مختلف المعيقات التي أشاروا إليها، إضافة إلى ارتفاع كلف مدخلات الإنتاج، والأوضاع الاقتصادية الصعبة، وتراجع القوة الشرائية.

كما تشير نتائج المسح إلى ضرورة **العمل بوتيرة أسرع لتنفيذ مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي،** خاصة أن نسبة المستثمرين الذين يرون تغيرًا إيجابيًّا تساوي تقريبًا نسبة من يرون عدم وجود تغير على الإطلاق. ومع ذلك فحوالي الخمس من المستثمرين يعتقدون أن التغيير كان سلبيًّا، وبالأخص في محرك الاستثمار.

ولا بد من **العمل على تشجيع إقبال الشركات المسجلة في الأردن على الإدراج في سوق عمان المالي،** والإسراع في تنفيذ المبادرات المتعلقة به ضمن رؤية التحديث الاقتصادي. خاصة أن الغالبية منه المستثمرين أشاروا إلى ضعف الثقة في السوق المالي، وغياب المعرفة الكافية في آلية الإدراج ومزاياها.

كذلك، **لا بد من بذل المزيد من الجهود لتنفيذ مبادرات خارطة طريق تحديث القطاع العام وفق مكوناته السبعة؛** لتعزيز النظرة الإيجابية لدى ما يزيد على نصف المستثمرين الذين لمسوا تغيرًا إيجابيًّا.

بناءً على ما سبق، **يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بضرورة التركيز على التنفيذ الفعلي للإجراءات والسياسات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية،** والاستمرار بتنفيذ المبادرات المتبناة ضمن رؤى التحديث الاقتصادي والإداري، مع ضرورة تتبع الإنجاز في تنفيذ المبادرات، وقياس انعكاساتها على أداء الشركات، وعلى أداء الاقتصاد الوطني ككل.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة الثانية عشر

نظرة المستثمرين للبيئة الاستثمارية ووضع الأردن الاقتصادي

هل البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة؟

كيف تصف وضع الأردن الاقتصادي؟

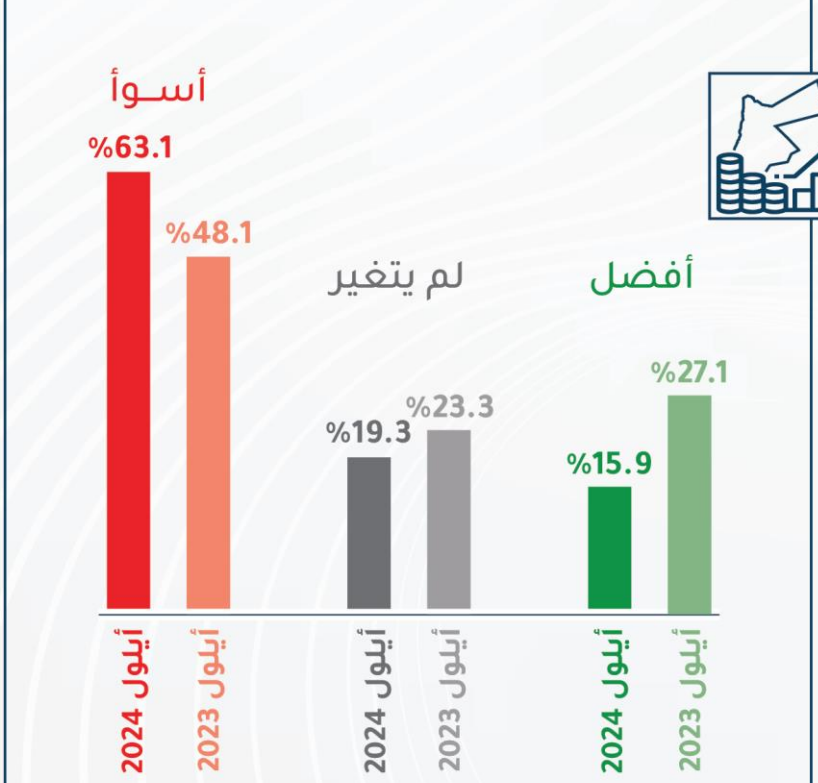

لماذا؟

سوء الأوضاع الاقتصادية، بما في ذلك قلة السيولة

الضرائب، بما فيها الرسوم الجمركية

ارتفاع الأسعار وكلف التشغيل، بما فيها الكهرباء

تعقيد الإجراءات والقوانين وعدم استقرارها

ضعف تشجيع الاستثمار وغياب الحوافز والتسهيلات

المصدر: مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة الثانية عشر (أيلول 2023 - أيلول 2024) - منتدى الاستراتيجيات الأردني

التاريخ: تشرين الأول 2024

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة الثانية عشر

نظرة المستثمرين لجهود الحكومة في تعزيز البيئة الاستثمارية

%38.5

من الشركات راضية عن أداء الحكومة فيما يتعلق بجذب الاستثمار

%46.2

من الشركات راضية عن أداء الحكومة فيما يتعلق بتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص

الدور المتوقع لمجلس النواب

التركيز على القضايا الاجتماعية

التركيز على الإصلاحات الاقتصادية

إقرار تشريعات تدعم الاستثمار

تعزيز الرقابة والمتابعة على السياسة المالية

المصدر: مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة الثانية عشر (أيلول 2023 - أيلول 2024) - منتدى الاستراتيجيات الأردني

التاريخ: تشرين الأول 2024

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة الثانية عشر

أثر الحرب في غزة على الاقتصاد الأردني

%90.2
من الشركات وصفت تأثير العدوان في غزة على الاقتصاد الأردني **بالتأثير السلبي**

%91.3
من المستثمرين أشاروا إلى أن **أعمالهم لم تتأثر بحملات المقاطعة**

مدى تأثير الحرب القائمة في غزة على شركات القاع الخاص

%74 انخفاض حجم المبيعات

%64 زيادة كلف الإنتاج

%70 انخفاض الطلب على السلع والخدمات

%61 تأخير دفع الالتزامات المالية، بما فيها البنكية

ما هي الإجراءات الحكومية الممكنة للتخفيف من تأثير استمرار الحرب على الاقتصاد الأردني؟

- تنويع مصادر نمو الاقتصاد
- تعزيز الأمن الغذائي
- تعزيز الاستثمارات المحلية والدولية
- دعم القطاع الخاص
- تحسين الكفاءة المالية الحكومية
- تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية
- إنشاء صندوق طوارئ اقتصادي

المصدر: مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة الثانية عشر (أيلول 2023 - أيلول 2024) - منتدى الاستراتيجيات الأردني
التاريخ: تشرين الأول 2024

منتدى الاستراتيجيات الأردني

JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan